الصباح الاقتصادية
12
العدد 2436 - السنة التاسعة
الجمعة 1 رجب 1437 - الموافق 8 إبريل 2016
Friday 8 April 2016 - No.2436 - 9th Year

طفرة تفاؤل تزين أداء السوق

8 ملايين دينار مكاسب سوقية خلال أسبوع إيجابي للبورصة

أسبوع إيجابي للبورصة

اغلق سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تداولاته أمس الخميس على ارتفاع مؤشره السعري بواقع 26.1 نقطة ليصل إلى 5230 نقطة و 3,46 نقطة لـ«الوزني» و 10.1 نقطة لـ«كويت 15». وبلغت قيمة الأسهم للتداولة عند الإغلاق نحو 16.7 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 259.1 مليون سهم تمت عبر 4545 صفقة «الدولار الأمريكي يساوي 0.301 دينار». وكانت أسهم شركات «هيتس تلكوم» و«المستثمرون» و«ميادين» و«المال» و«الاثمار» الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات «سيتي جروب» و«وثاق» و«النوادي» و«هيتس تلكوم» و«ياكو» الأكثر ارتفاعا.

الأداء خلال الأسبوع

تأثرت تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» هذا الأسبوع بعوامل عدة تصدرتها هيمنة الأسهم الرخيصة وأخرى خاملة على وتيرة الحركة إضافة إلى حالة الترقب لإفصاحات المصارف عن بيانات الربع الأول من 2016 إضافة إلى المضاربات نحو أسهم تشغيلية. وساهمت تحركات مجموعات استثمارية خلال الجلسات الخمس الماضية في تشكيل دفة الارتفاعات التي شهدها السوق ومنها مجموعة الخرافي بدعم من الأنباء التي تواترت حول صفقة «امريكانا» وما أفرزته من طفرة تفاؤل على أسهم زميلة لتطال موجة التفاؤل مجموعة البحر من خلال نشاط لافت على اسهم «إيفا» وغيرها من الأسهم ذات صلة علاوة على اداء أسهم مجموعات أخرى. وكان لتذبذب أسعار لنفط وإغلاقات أسواق المال الخليجي دور بارز في رسم محصلة السوق على مدار الأسبوع نتيجة الشركات الكويتية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط إضافة إلى تواجدها في الأسواق خليجية على كل الاصعدة سواء كانت عقارية أو مالية وغيرهما من الأنشطة التي تتنوع بها. ومازالت قيمة مؤشر القيمة تراوح مكانها عند مستويات ال10 ملايين دينار وإن كانت ترتفع قليلا بفضل عمليات شراء على أسهم يدور حولها بعض الأخبار الإيجابية ومن ثم تنخفض القيمة تحت هذا المستوى بفعل عمليات الضغوطات البيعية التي كانت في أوجهها على أسهم دون 30 فلسا. أما فيما يتعلق بحركة مكونات مؤشر «كويت 15» وان كان جلها في مراحل مستقرة لكن العامل الأبرز في هذا الاستقرار

■ **الأسهم الخاملة وترقب الإفصاحات والمضاربات أبرز سمات التداولات**

كان معتمدا بشكل كبير على أسهم القطاع المصرفي لاسيما بنك الكويت الوطني اضافة الى سهم بيت التمويل الكويتي « بيتك» إلى أخذ دفعة معنوية بعد صدور حكم لصالحه بقيمة 44 مليون دينار. وكان لقرارات الجمعيات العمومية للشركات المدرجة لمناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 او اجتماعات مجالس الادارات أو الاعلان عن بدء تداول اسهم الشركات المعلنة من دون ارباح أثر لافتا على أوامر الشراء أو البيع من جانب المتعاملين لاسيما شريحة الصغار التي كان لدخول بعضهم على السوق كان بطرق عشوائية. كما كان واضحا في جلسة أمس الخميس دور واضح لأسهم مجموعة الخرافي لاسيما سهمي الاستثمارات الوطنية والساحل وكذلك سهم زين الذين دخلوا في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا مع مرور منتصف الجلسة ولتدخل أسهم مجموعة المدينة على المسار ذاته وأسهم «هيتس تليكوم» و«المستثمرون» و«ميادين» و«المال» و«المغاربية» في قائمة الشركات الأكثر تداولا. وكان لمكاسب الأسهم المصرفية وغيرها من الأسهم الريادية أن انعكست على المناخ العام للسوق وتحديدا على منهجية الشراء التي رفعت القيمة النقدية المتداولة الى مستويات قياسية لم يحققها منذ مطلع العام لينهي السوق في الخانة الخضراء. يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أغلق مع نهاية جلسات الاسبوع أمس الخميس مرتفعا 26.14 نقطة ليصل عند مستوى 5230.44 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 16.7 مليون دينار تمت عبر 4545 صفقة نقدية وكمية اسهم بلغت 259.18 مليون سهم.

الاحتفاظ بمستويات رسملة كافية بما يفوق المتطلبات الرقابية

«موديز»: زيادة رأسمال البنك الوطني خطوة إيجابية لتدعيم مركزه المالي

البنك الوطني

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن قرار مجلس ادارة بنك الكويت الوطني الأخير بزيادة رأسماله بنسبة 6.5% هو خطوة إيجابية لتدعيم مركز البنك المالي وتعزيز دوره القيادي في تمويل المشاريع الكبرى إلى جانب التاكيد على قوة التصنيف الفردي للبنك الذي يعكس قوة مركزه المالي.

ورأت موديز، في تقرير اصدرته امس الخميس 7 ابريل 2016 عن بنك الكويت الوطني، أن قرار زيادة رأس المال بإصدار 344 مليون سهم جديد بقيمة 400 فلس للسهم الواحد «100 فلس قيمة اسمية للسهم الواحد وعلاوة إصدار بقيمة 300 فلس»، يمثل دفعة إيجابية للحفاظ على مستويات رسملة مريحة تفوق المتطلبات الرقابية، التي نصّت عليها تعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال «بازل3».

وقالت موديز إنه من شأن هذه الزيادة المساهمة في تعزيز الدور الرئيسي الذي يلعبه بنك الكويت الوطني في تمويل مشاريع خطة التنمية الوطنية التي تلتزم الكويت بتنفيذها على الرغم من تداعيات تراجع الايرادات النفطية، لاسيّما وأن بنك الكويت الوطني يتمتع بدور أساسي في قيادة تمويل المشاريع الكبرى في الكويت.

وأوضحت الوكالة أن زيادة رأس المال ستساهم في تعزيز قوة التصنيف الائتماني الفردي لبنك الكويت الوطني standalone BCA. وهو التصنيف الذي يعكس القوة المالية للبنك ومدى صلابته في مواجهة الخسائر غير المتوقعة. ويشار إلى أن موديز كانت قد ثبتت التصنيف الفردي عند a3 وهو الأمر الذي يؤكد على قوة مركزه الريادي في السوق المصرفية ومدى استقراره وقدرته على الاستمرار في تحقيق النتائج التشغيلية الإيجابية.

وأفادت موديز بأن هذه الزيادة تكتسب أهمية إضافية انطلاقا من الموقع الذي يمثله بنك الكويت الوطني كونه أكبر مؤسسة مالية في الكويت وأهميته النظامية ودوره في استقرار القطاع المصرفي الكويتي.

كما أشارت موديز إلى تحسّن قدرة بنك الكويت الوطني على امتصاص الصدمات بفضل ارتفاع نسبة تغطية القروض المتعثرة لديه إلى 322% بنهاية العام 2015، وهي ضمن أفضل المعدلات العالمية. ويشار إلى أن بنك الكويت الوطني يتمتع بجودة أصول عالية مقارنة بأقرانه محليا واقليميا حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من اجمالي محفظة القروض إلى 1.3% بنهاية العام 2015، وهي أدنى بكثير من متوسط نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك التقليدية في الكويت.

ويذكر أن بنك الكويت الوطني كان قد أصدر خلال العام الماضي أوراق مالية دائمة بقيمة 700 مليون دولار أميركي تدخل ضمن الشريحة الأولى لرأس المال Tier 1، وسندات دين مساندة لرأس المال بقيمة 125 مليون دينار كويتي ضمن الشريحة الثانية لرأس المال Tier2، بهدف تدعيم قاعدة رأس المال وفق تعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال «بازل3»، ليبلغ 16.8 في المئة في نهاية ديسمبر 2015، ومتجاوزا بذلك الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة اصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

■ **الخطوة تساهم في دعم قوة التصنيف الائتماني الفردي وهو ما يعكس القوة والمتانة المالية**

«البترول الكويتية» توقع عقوداً لاستيراد 2.5 مليون طن من الغاز المسال

نبيل بورسلي

قال العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية نبيل بورسلي ان المؤسسة وقعت ثلاثة عقود مع كل من «بريتش بتروليوم» و«شل» و«قطر غاز» لاستيراد 2,5 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال ولمدة اربع سنوات. واضاف بورسلي ان مدة العقود بدأت من شهر مارس الماضي وتستمر حتى عام 2020 يتم خلالها استيراد نحو 2 مليون طن سنويا مناصفة بين كل من «بريتش بتروليوم» و«شل» فيما يتم استيراد نحو نصف مليون طن من «قطر غاز». وذكر ان خطة المؤسسة تستهدف توقيع عقود طويلة الأمد بعد انتهاء هذه الفترة تبلغ نحو 15 عاما وتستمر من 2021 حتى عام 2035 وسيبلغ حجمها الاجمالي بين 6 الى 7 ملايين طن سنويا. وأوضح بورسلي أن العقود طويلة الامد القادمة المفترض توقيعها بعد انتهاء العقود الثلاثة الحالية والمستمرة حتى 2020 ستتزامن مع الانتهاء من مشروع شركة البترول الوطنية الكويتية المعروف باسم مشروع إنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الزور. واشار الى ان مشروع البترول الوطنية يشمل إنشاء مرافق دائمة واسعة النطاق تسمح بتوريد 3000 مليار وحدة حرارية بريطانية يوميا من الغاز الطبيعي لتصل عبر الشبكة الوطنية إلى مختلف المستهلكين وذلك لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة مبينا ان المشروع يحتوي على مرفأين ومنشآت بحرية و8 خزانات للغاز الطبيعي المسال. وحول تخزين الغاز المستورد من العقود الجديدة مع الشركات الثلاث «بريتش بتروليوم» و«شل» و «قطر غاز» افاد بورسلي بان الغاز المستورد يتم استهلاكه بشكل يومي ولا يحتاج للتخزين حيث يصل الى الباخرة الخاصة العائمة الموجود في ميناء الاحمدي ويتم تحويله على الباخرة من صورته السائلة الى الغازية ومن ثم يتم ضخه الى الشبكة الخاصة بوزارة الكهرباء والماء موضحا ان جميع الغاز المستورد تستهلكه وزارة الكهرباء والماء. وبين بورسلي ان الغاز المستورد يتم استقباله خلال الاشهر من مارس وحتى نوفمبر فقط من كل عام موضحا أن الكويت تكتفي خلال الاشهر المتبقية من العام بالغاز المنتج محليا حيث يقل استهلاك الكهرباء وبالتالي الطاقة مقارنة باشهر الصيف الحارة التي يرتفع فيها حجم الاستهلاك لكميات كبيرة مشيرا الى أن أي حاجة اضافية عاجلة من الغاز يتم استيرادها عبر السوق الفورية «الأغلى سعرا» وهي حالة استثنائية لا تحدث غالبا.

«العقارات المتحدة» تقر توزيع ارباح نقدية بنسبة 5 بالمئة

اقرت الجمعية العمومية لشركة العقارات المتحدة توصية مجلس إدارتها بتوزيع ارباح نقدية بواقع 5 في المئة من القيمة الاسمية للسهم اي بواقع خمسة فلس للسهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وقال رئيس مجلس ادارة الشركة طارق عبدالسلام خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية ان الشركة سجلت ارباحا صافية بلغت ثمانية ملايين دينار كويتي بمعدل نمو قدره 8,3 في المئة خلال عام 2015 مقارنة بالعام الماضي. واضاف ان ايرادات الشركة ارتفعت بنسبة 17 في المئة لتبلغ 61 مليون دينار اضافة الى ارتفاع معدل نمو الأرباح التشغيلية بنسبة 34 في المئة لتصل الى 23 مليون دينار مقارنة بالعام الماضي. واشار عبدالسلام الى ارتفاع إجمالي اصول الشركة خلال الاعوام الخمسة الماضية بنسبة 52 في المئة ليصل إلى 554 مليون دينار كويتي كما نمت الإيرادات بنسبة 154 بالمئة لتصل إلى 61 مليون دينار مقارنة بعام 2010. ووافقت الجمعية العمومية للشركة على تفويض مجلس الادارة شراء او بيع اسهم الشركة بما لايتجاوز 10 في المئة من عدد اسهمها إضافة إلى تفويض بالتبرع 1 في المئة من صافي ارباحها لعام 2015 للمؤسسات والمشاريع الخيرية. كما وافقت الجمعية على إصدار سندات بالدينار الكويتي او باي عملة أخرى وبما لايتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانونا او ما يعادله بالعملات الاجنبية مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع السندات ومدتها وقيمتها الاسمية. يذكر ان شركة العقارات المتحدة تاسست عام 1973 وتم ادراجها في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» عام 1984 وتكمن اغراضها في القيام بجميع الاعمال العقارية وعلى الاخص شراء وبيع الأراضي والعقارات وايجارها واستثجارها واقامة المباني والمشاريع العقارية الخاصة والعامة وتنفيذها مباشرة او بواسطة الغير.

عمومية «سيتي جروب» تقر توزيع 60 في المئة أرباحاً نقدية عن 2015

اقرت الجمعية العمومية لشركة ستي جروب توصية مجلس إدارتها بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 60 في المئة من رأس المال بواقع 60 فلسا للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 2015. وقال رئيس مجلس ادارة الشركة يعقوب الشرهان في بيان صحافي عقب انعقاد الجمعية العمومية إن إجمالي إيرادات «سيتي جروب» في 2015 بلغ نحو 21.4 مليون دينار كويتي مقابل إيرادات بلغت 19.2 مليون دينار في عام 2014 «الدولار يساوي 0.301 دينار». وأضاف الشرهان ان صافي الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة بلغ نحو 7.1 مليون دينار بزيادة نسبتها 21 في المئة مقابل أرباح بلغت 5.9 مليون دينار في عام 2014. وأوضح أن الشركة تعمل على تحقيق النمو في عملياتها من خلال عمليات تشغيل آمنة وصديقة للبيئة لافتا إلى أن الشركة قامت بتطبيق تحديثات تكنولوجية متقدمة خلال 2015 «بهدف سلامة عملائنا الذين بلغوا 64 مليون راكب خلال العام الماضي». وذكر أن الشركة تابعت مسيرة النمو في حصتها السوقية رغم وجود منافسة شديدة في السوق المحلي لافتا إلى أن «سيتي جروب» تبنت قواعد خاصة لسلوك موظفيها وإدارتها العليا ومجلس إدارتها لضمان الحوكمة العادلة والشفافة والاخلاقية في جميع تعاملاتها. ووافقت الجمعية العمومية على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الأدارة عن السنة المالية 2015 إضافة إلى الموافقة على استمرارية إيقاف الاقتطاع لحساب الاحتياطي القانوني لبلوغه 50 في المئة من رأس المال المدفوع. كما وافقت على تفويض مجلس الإدارة في شراء أو بيع أو التصرف فيما لا يتجاوز 10 في المئة من أسهم الشركة إضافة إلى الموافقة على جدول أعمال الجمعية العمومية. يذكر ان «سيتي جروب» أسست عام 1977 برأسمال مدفوع بلغ 11.3 مليون دينار ويكمن نشاط الشركة الرئيسي بالقيام باعمال نقل الركاب والبضائع واعمال التخزين.